

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف الثاني

أولاً: دراسة هالة أحمد بحر وأكمل رمضان (٢٠٢٥):
تناولت هذه الدراسة موضوع حجية الأدلة المستخرجة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإثبات القضائي، وهدفت إلى بيان مدى إمكانية اعتماد المحاكم على المخرجات الناتجة عن الأنظمة الذكية كوسيلة من وسائل الإثبات اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والاتجاهات الفقهية الحديثة وتوصلت الدراسة إلى أن الأدلة المستخرجة من الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتمتع بحجية قانونية متى توافرت ضمانات الموثوقية وسلامة الإجراءات الفنية المتعلقة بجمعها وتحليلها. كما أوصت بضرورة وضع إطار تشريعي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

ثانياً: دراسة حسين عبد المعطي وخيري شعبان (٢٠٢٥):
هدفت الدراسة إلى بحث مدى حجية الأدلة المستمدة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المسائل الجنائية، مع التركيز على الضوابط القانونية اللازمة لقبولها أمام المحاكم وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التطور التقني وقواعد الإثبات الجنائي. وانتهت الدراسة إلى أن قبول هذه الأدلة يجب أن يكون مرتبطاً بإمكانية التحقق من مصدرها ودرجة دقتها وخضوعها للرقابة القضائية. وأوصت الدراسة بعدم منح الأدلة المستخرجة من الذكاء الاصطناعي حجية مطلقة دون رقابة بشرية.

ثالثاً: دراسة ماورا غروسمان وبول غريم (٢٠٢٥):
ركزت الدراسة على موقف المحاكم من الأدلة المنتجة أو المعالجة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل انتشار تقنيات التزييف العميق والمحتوى الاصطناعي واعتمد الباحثان على تحليل عدد من الأحكام القضائية والاتجاهات الحديثة في القضاء الأمريكي وأظهرت النتائج أن التحدي الأساسي يتمثل في التحقق من أصالة الدليل وإثبات عدم تعرضه للتلاعب. كما أكدت الدراسة ضرورة تطوير قواعد الإثبات التقليدية لمواكبة التقدم التقني.

رابعاً: دراسة نانديني دهاوان (٢٠٢٥):
تناولت الدراسة موقف الأنظمة القانونية المقارنة من الأدلة المستخرجة
بواسطة الذكاء الاصطناعي من خلال المقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد
الأوروبي والمملكة المتحدة واعتمدت على المنهج المقارن لتحليل التشريعات
والأحكام القضائية ذات الصلة وتوصلت الدراسة إلى أن معظم التشريعات
الحديثة تشترط توافر معايير الشفافية وقابلية التفسير وإمكانية المراجعة الفنية
قبل الاعتماد بالدليل أمام القضاء.

خامساً: دراسة هندي أنتورو ودانريفانتو بودهيجانثو وسوماويجايا (٢٠٢٥):

هدفت الدراسة إلى بيان مدى كفاية قواعد الأدلة الإلكترونية التقليدية في استيعاب الأدلة الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي وأظهرت النتائج أن التطور السريع للذكاء الاصطناعي أوجد تحديات جديدة تتطلب تدخلاً تشريعياً خاصاً وأوصى الباحثون بضرورة وضع معايير قانونية وفنية موحدة لضمان موثوقية الأدلة الرقمية الحديثة.

الاتجاهات البحثية السائدة من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن أغلب البحوث اتجهت إلى:

- دراسة حجية الأدلة المستخرجة من الذكاء الاصطناعي أمام المحاكم.
- بحث مدى توافق هذه الأدلة مع مبادئ المحاكمة العادلة.
- تحليل مشكلات الشفافية وقابلية تفسير الخوارزميات.
- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على قواعد الإثبات التقليدية.
- المقارنة بين التشريعات المختلفة في تنظيم الأدلة الرقمية.

الفجوات البحثية:

رغم تعدد الدراسات السابقة، إلا أنها كشفت عن عدد من الفجوات البحثية المهمة، تتمثل في:

- ندرة الدراسات العربية المتخصصة في التطبيقات القضائية العملية للأدلة المستخرجة من الذكاء الاصطناعي.
- قلة الأبحاث التي تناولت الأحكام القضائية الفعلية الصادرة بشأن هذه الأدلة.
- غياب معايير موحدة تحدد شروط قبول الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أمام المحاكم.
- محدودية الدراسات المتعلقة بمسؤولية مطوري الأنظمة الذكية عن الأخطاء التي قد تؤثر في سلامة الدليل.
- الحاجة إلى مزيد من الدراسات التي تبحث أثر التزييف العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي على قواعد الإثبات الجنائي والمدني.